٦ ـ الاستنتاجات .

على ضوء نتائج التحركات السياسية التي استغرقت المنطقة خلال الشهور الماضية يُمكن القول إن مواقف الأطراف المختلفة للصراع العربي ـ الصهيوني قد تبلورت بشكل كبير، وأصبحت معالمها شبه واضحة، ويمكن تلخيص هذه المواقف على النحو التالي :

(١) موقف صهيوني متشدد ومتمسك بثوابته وشروطه للتسوية إضافة إلى تصور واضح لشكل ومضمون التسوية السياسية يقوم على أساس مبادرة الحكومة الصهيونية لعام ١٩٨٩ .

ومما يزيد الموقف الصهيوني تصلباً الموقف الأمريكي الذي ينسجم تماماً مع جوهر الموقف الصهيوني وهذا ما ظهر من خلال مذكرة التفاهم الأمريكية ـ الصهيونية حول عملية السلام في الشرق الأوسط كما أوردتها صحيفة الوفد المصرية : وفيما يلي النقاط العشر لهذه المذكرة :

[• التزام الولايات المتحدة بعدم انعقاد مجلس الأمن الدولي لبحث النزاع العربي ـ الإسرائيلي أثناء المفاوضات الثنائية المباشرة التي ستجري عقب مؤتمر الجلسة الواحدة لمؤتمر السلام الإقليمي .

• التزام الولايات المتحدة بألا تسفر المفاوضات عن إقامة دولة فلسطينية والتزامها بعدم المطالبة بالعودة إلى حدود ١٩٦٧ أو اجراء تغييرات شكلية في هذه الحدود .

• تمثيل فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة فقط في المؤتمر في إطار وفد فلسطيني ـ أردني مشترك على أن يقبل هؤلاء الفلسطينيون مبدأ المفاوضات

المتوازية في اتجاهين بين إسرائيل والدول العربية من ناحية وبين (إسرائيل) والأردن والفلسطينيين من ناحية أخرى، ويجب على هؤلاء الفلسطينيين أيضاً قبول المفاوضات المرحلية حول مستقبل الأراضي وحول الإدارة الذاتية قبل الحل النهائي وأن يعلنوا التزامهم بالعيش في سلام مع (إسرائيل).

• أن تفهم الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي (روسيا) الداعيان إلى المؤتمر أنه لا طرف بما في ذلك (إسرائيل) سوف يتفاوض مع أي شخص يرفض التحدث معه وهذا يُعطي لإسرائيل الحق في الاعتراض على اشتراك أي ممثل أو مفاوض له علاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية.

• تبدأ المفاوضات الثنائية بين (إسرائيل) وكل من الوفود العربية في موعد أقصاه يومين عقب الجلسة الافتتاحية (والأخيرة) للمؤتمر وستكون المفاوضات مباشرة وبدون حضور مراقبين أجانب، وتجري المفاوضات حسب المجموعات التالية:

(إسرائيل وسوريا) و(إسرائيل ولبنان) و(إسرائيل والأردن والفلسطينيين) ويكون الممثلون في المؤتمر على مستوى وزاري، وفي غضون اسبوعين من انعقاد المؤتمر تبدأ المفاوضات المتعددة الأطراف لبحث القضايا الإقليمية ومن بينها مراقبة التسلح والمياه والقضايا الاقتصادية والزراعية.

وتشارك مصر وممثلون عن دول الخليج في هذه المرحلة من المفاوضات علاوة على الأطراف العربية الأخرى التي تجري محادثات ثنائية مع (إسرائيل).

• اشتراك ممثلي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ومصر والمجموعة الأوروبية ومراقب من الأمم المتحدة (المراقب الصامت) في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر فقط. ويتوقف على موافقة الأطراف جميعاً (ومنهم إسرائيل) عودة هذه الجلسة إلى الانعقاد بهؤلاء الأعضاء.

• لن تكون لمراقب الأمم المتحدة أي صلاحيات ويُمكنه فقط اجراء

محادثات جانبية وتدوين ملاحظات خلال المباحثات ورفع تقريره إلى السكرتير العام للأمم المتحدة.

• تؤكد الولايات المتحدة من جديد التزامها بمساندة (إسرائيل) في الموقف من الجولان عن طريق اعترافها بالتعهد الذي قدمه الرئيس الأمريكي الأسبق جيرالد فورد لرئيس الوزراء الإسرائيلي (الحالي) إسحق رابين في عام ١٩٧٥ والذي ينص على تلبية احتياجات (إسرائيل) الأمنية فيما يتعلق بمرتفعات الجولان وعند تحديد حدود هذه الهضبة.

• تعيد الولايات المتحدة التأكيد على موقفها الرافض للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ما لم تُعلن المنظمة عن استعدادها لتغيير ميثاقها.

• تؤكد الولايات المتحدة على كافة التزاماتها السابقة فيما يتعلق بتلبية احتياجات (إسرائيل) الأمنية في إطار التسويات الإقليمية في المنطقة][1].

(٢) موقف عربي يتسم بالاندفاع لتحقيق تسوية سياسية تحت ضغط عوامل داخلية وخارجية.

مرونة جماعية واستعداد للتجاوب مع كافة المقترحات من أجل التغلب على العقبات التي تحول دون انطلاق مسيرة التسوية، ولئن كانت هذه المرونة تختلف من دولة لدولة إلاّ أنها متقاربة جداً.

إن النظام السياسي العربي يمر بمرحلة من أكثر المراحل ضعفاً، يسير تحت شعار [إنقاذ ما يُمكن إنقاذه] متخذاً من (الواقعية) غطاءاً لتبرير مواقفه السياسية.

(٣) أما منظمة التحرير الفلسطينية وبالرغم من كل محاولات الاستبعاد والتجاهل التي قامت بها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني فإنها ستبقى ـ ما

---

(١) صحيفة الدستور الأردنية العدد (٨٦٠٧) (١٩٩١/٨/٩).

دامت محـافـظة على الحد الأدنى على الأقل من الحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسـطيني ـ الرقم الصعب في عملية التسوية. فقادة الدول العربية المعنية لا يستطيعون الدخول في عملية تسوية لا تحتل القضية الفلسطينية فيها مكانها الطبيعي، وهم يُدركون صعوبة إيجاد ممثلين يقبلون الدخول في عملية التسـوية ممثلين عن الشعب الفلسطيني متجاوزين منظمة التحرير لذلك فإن الولايات المتحدة حريصة على عدم مشاركة منظمة التحرير في مؤتمر السلام، لكنها تريد من منظمة التحرير أن توافق على صيغة التمثيل الفلسطيني التي يقبل بها الكيان الصهيوني.

إن موقف منظمة التحرير يتأثر بالواقع العربي بشكل كبير لذلك فإن ضعف الموقف العربي قد انعكس على الموقف الفلسطيني فاستدرجت المنظمة إلى تقديم تنازلات تمس ثوابت الموقف الفلسطيني مقابل قضايا إجرائية.

إن المنظمة تقف الآن على مفترق طرق فقبولها بالانزواء في الظل وتفويض غيرها ممن يوافق عليهم الكيان الصهيوني بالتحدث باسم الفلسطينيين سيُفقد المنـظمـة كثيراً من مبررات وجودها فلسطينياً وعربياً ودولياً. وما زال الكثيرون يعتبـرون موافقـة المنـظمـة على لقـاء فلسـطيني الداخل مع وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر منزلقاً سياسياً استدرجت المنظمة إليه خاصة بعد النشاط السياسي أوروبياً وأمـريكياً لفيصـل الحسيني وحنـان عشـراوي وسط ترحيب أوروبي وأمريكي بهذه الخطوة. حتى وإن كانا يُعلنان أنهما مكلفان من المنظمة.

إن منـظمـة التحـرير ما زالت تمتلك الفرصة لأن تحافظ على كيانها، وأن تكون عامل تصليب للموقف العربي من خلال تمسكها بثوابت الموقف الفلسطيني.

إن الموقف الفلسطيني الرسمي بقي خلال التحركات السياسية الماضية

يتسم بالغموض منتظراً ما تسفر عنه التحركات وردود أفعال الأطراف الأخرى وخاصة الكيان الصهيوني فالتعنت الصهيوني كان يُشكل عامل ارتياح للمنظمة فهو يكفيها مؤونة التعبير عن مواقفها التي قد تُعتبر عوامل إعاقة لمسيرة التسوية، لكن من الواضح أن شعار [إنقاذ ما يُمكن إنقاذه] والتفكير تحت ضغط الواقع الدولي والعربي عوامل مؤثرة في تشكيل الموقف الفلسطيني فالمنظمة تقبل بالحكم الذاتي كما يطرحه حزب العمل الصهيوني مع بعض التعديل وهذا الأمر وارد في المذكرة الفلسطينية التي سلّمها السيد فيصل الحسيني للجانب الأمريكي التي تضمنت الضمانات التي يطلبها الفلسطينيون للمشاركة في مؤتمر السلام: [الاعتراف بالسيادة الفلسطينية على المياه والأرض في الأراضي المحتلة خلال المرحلة الانتقالية والتي يُسميها الإسرائيليون (الحكم الذاتي) ويسبقها اتفاق نهائي على الأراضي المحتلة][1].

وهذا ما أكده الدكتور أسعد عبدالرحمن عضو المجلس الوطني الفلسطيني وعضو المجلس المركزي الفلسطيني بقوله: [في ظل الضعف العربي والهيمنة الأمريكية فإن المنظمة قد تقبل بالحكم الذاتي كحل مرحلي، لكن هذا القبول يكون على طاولة المفاوضات وليس على صفحات الصحف][2].

وبعد:

إن الوصول إلى تسوية سياسية للصراع العربي ـ الصهيوني يعتمد على عاملين:

(١) اتفاق الأطراف المختلفة على إطار للمفاوضات كالمؤتمر الدولي أو الإقليمي أو المفاوضات المباشرة.

(٢) الاتفاق على الهدف النهائي للتسوية، ومستقبل الأراضي المحتلة،

---

(١) صحيفة الدستور الأردنية العدد (٨٦٠٩) (١٩٩١/٨/١١).

(٢) مقابلة مع د. أسعد عبدالرحمن يوم (١٩٩١/٤/٧).

واجراءات التطبيع بكافة أبعاده بين الكيان الصهيوني والجانب العربي.

فما هي الاحتمالات القادمة؟

(١) فيما يتعلق بإطار المفاوضات فإن هنالك قبولاً من قبل جميع الأطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بفكرة المؤتمر الإقليمي كما يطرحها الكيان الصهيوني كمدخل للمفاوضات الثنائية المباشرة، وقد تم تجاوز كافة العقبات التي تحول دون عقد المؤتمر، وبالرغم من انعقاد المؤتمر إلاّ أن بعض العقبات التي تمر تجاوزها يُمكن أن تعود مشكلة نقاط تفجير أو إزعاج كمشكلة القدس.

وعلى الرغم من تنازل المنظمة عن فكرة الوفد الفلسطيني المستقل وقبولها بفكرة الوفد الفلسطيني ـ الأردني المشترك إلاّ أن هذا لم يُغير شيئاً فالموقف الصهيوني يرفض قبول المنظمة كطرف في المفاوضات ولا يقبل إلا بفلسطينيين من الضفة والقطاع ـ باستثناء القدس ـ مستعدين للتفاوض حول كيفية تطبيق الحكم الذاتي المنصوص عليه في مبادرة الحكومة الصهيونية (مبادرة شامير)، كما إن الحكومة الصهيونية ترفض إدراج موضوع القدس على طاولة المفاوضات على اعتبار أن القدس الموحدة جزء من (إسرائيل)، فالحكومة الصهيونية تتعامل مع موضوع القدس بمبدأية شديدة وكما قال موشى ديان أثناء مفاوضات كامب ديفيد: [وبعد نقاش وجدال حاد من الأمريكيين قلت لهم: لكي لا تكون القدس عاصمتنا لا يكتفى بقرار مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بل عليهم كتابة التوراة من جديد وتغيير أحداث آلاف السنين وآمالنا وتطلعاتنا وصلواتنا][1].

أما بخصوص موضوع القدس فقد يبدو من الصعب موافقة المنظمة على الشرط الصهيوني باعتبارها عاصمة للكيان الصهيوني لكن يُمكن تجاوز هذه العقبة عبر الاقتراح الداعي لتأجيل بحث موضوع القدس إلى مرحلة لاحقة وهو

---

(١) موشي ديان: [أيبقى السيف الحكم؟] الطبعة الثانية ١٩٩٠، مترجم عن العبرية.

اقتراح أمريكي يستهدف استدراج الأطراف العربية إلى دفع عجلة المفاوضات، وبالرغم من الموافقة العربية إلّا إن الكيان الصهيوني يتمسك بموقفه بشأن القدس لكن هذا الاقتراح كان مدخلاً لتجاوز عقبة (القدس) التي تحول دون انعقاد المؤتمر.

إن الولايات المتحدة ـ الحريصة على استثمار الواقع السياسي العربي والدولي ـ لتحقيق إنجاز سياسي على صعيد الصراع العربي ـ الصهيوني ـ ستعمل بشكل جاد من أجل منع ضياع فرصة السلام الحالية وستعمل على تذليل العقبات التي تحول دون تحقيق تسوية لكن على حساب ثوابت الموقف الفلسطيني ودون المساس بالشروط الصهيونية.

لذلك فمن المتوقع أن تزداد الضغوطات العربية والدولية على المنظمة إضافة إلى الضغوط الداخلية كلما ظهرت عقبات حقيقية في وجه مسيرة التسوية.

إن منظمة التحرير تُدرك إن قبولها بتجاوز هذه العقبات سيكون المسمار الأخير في نعش القضية الفلسطينية. فلقد قدمت الأنظمة العربية والمنظمة معظم ما تملك في سبيل دفع مسيرة التسوية مستجيبة للشروط الصهيونية.

وكانت بذلك تدفع باتجاه تحقيق الهدف الصهيوني بتصفية القضية الفلسطينية، وفرض التصور الصهيوني للصراع العربي ـ الصهيوني.

إن قبول المنظمة بالشروط الصهيونية سيُعطي مبرراً للدول العربية لتقديم مزيداً من التنازلات فيما يتعلق بجوهر التسوية ومستقبل الأراضي المحتلة، وسيعمل على تسريع المفاوضات الثنائية باتجاه تطبيع العلاقات بين الدول العربية والكيان الصهيوني، وإيجاد غطاء للدول العربية أمام شعوبها لقبولها بمعاهدات سلام منفردة مع الكيان الصهيوني حتى وإن تعثرت المفاوضات المتعلقة بالقضية الفلسطينية أو امتدت لوقت طويل.

فهل تُدرك المنظمة عظم دورها في [إنقاذ ما يُمكن إنقاذه] من المطالب الوطنية والقومية في ظل اختلال توازن النظام العربي؟

وهل تكون المنظمة عامل تصليب للموقف العربي؟

إن المنظمة مطالبة ـ بالرغم من كافة الضغوطات ـ أن تمنع تتابع الانهيارات في الموقف العربي عامة والفلسطيني بشكل خاص، وإلاّ فإنها ستكون أول الخاسرين وستفقد مكانتها في النفس والعقل الفلسطينيين قبل أن تفقد مكانتها في الشارع الفلسطيني، ولئن كانت بعض الأنظمة العربية ليس لديها ما تخسره فإن المنظمة ما زالت تملك بعض مقومات البقاء ستفقدها إذا أكملت مسيرتها داخل النظام السياسي العربي المترهل.

(٢) أما فيما يتعلق بأُسس التسوية السياسية وهدفها النهائي والحلول المطروحة فإننا يجب أن ندرك الحقائق التالية:

• إن المشروع الصهيوني للسلام القائم على مبادرة الحكومة الصهيونية لعام ١٩٨٩ هو المشروع الوحيد المطروح حالياً لحل القضية الفلسطينية وهذا يعود إلى:

(أ) التفوق الصهيوني سياسياً وعسكرياً وتمسكه بثوابته.

(ب) الضعف العربي والفلسطيني الذي أدى إلى جعل مهمة الجانب العربي بكافة أطرافه تقديم التنازلات والتحرك باتجاه تحقيق الشروط الصهيونية من أجل (إقناع) الكيان الصهيوني بالمشاركة في مؤتمر السلام والحفاظ على مسيرة التسوية. وهذا يعود إلى [إن الأنظمة العربية عاجزة عن القيام بمبادرات مستقلة.

إنها عاجزة عن مجابهة عدوها عسكرياً كما هي عاجزة عن مجابهته دبلوماسياً، وهي بعد أن أسقطت الخيار العسكري تحتاج إلى وساطة الدولة العظمى الوحيدة القادرة ولو نظرياً، على لعب دور الوسيط ومضطرة لأن تساهم

في اللعبة الدبلوماسية التي ترسم خطوطها الولايات المتحدة، وهي إن رفضت الدخول في اللعبة الدبلوماسية أو رفضت الالتزام بشروطها قد تدفع ثمناً غالياً لا تقدر على تحمله.

من هنا فإن عجز الأنظمة العربية لا يتمثل فقط بفشلها في التوصل إلى النتائج التي ترنو إليها شعوبها بل أيضاً في إضطرارها للمشاركة في دبلوماسية تعرف مسبقاً أن لا سيطرة لها عليها، إنها تبغي قبل كل شيء حماية نفسها وتعمل في الدرجة الثانية على تحقيق ما يُمكن تحقيقه في ظل موازين القوى القائمة][1].

أما بخصوص الشق العربي في الصراع العربي ـ الصهيوني فإنه يهدف إلى تطبيع العلاقات العربية ـ الصهيونية وربط الأطراف العربية المعنية باتفاقات أمنية وسياسية واقتصادية مع الكيان الصهيوني بما ينسجم مع الاستراتيجية الصهيونية في إدارة الصراع العربي ـ الصهيوني.

(ب) إن التصور الصهيوني للسلام لا يحقق الحد الأدنى من الحقوق الوطنية والسياسية للأمة العربية والشعب الفلسطيني فالكيان الصهيوني يتعامل مع عملية السلام كوسيلة لتحقيق أهدافه في التوسع والنفوذ ولتجاوز بعض مشكلاته وبالتالي فهو غير مستعد لدفع ثمن كبير لهذه التسوية خاصة إن معطيات الواقع السياسي في المنطقة تُعطي للكيان الصهيوني الفرصة في فرض تصوره للتسوية في غياب أي تصور آخر.

إن المسافة بين الحد الأدنى للحقوق الوطنية والقومية للأمة العربية والشعب الفلسطيني وبين التصور الصهيوني السائد كبيرة، وفي ظل التعنت الصهيوني لا يُمكن اختصار هذه المسافة إلّا على حساب الحقوق الوطنية والقومية للشعوب

---

(١) د. هشام شرابي: [المستر بيكر ومؤتمر السلام]، صحيفة الدستور الأردنية (١٨/٥/١٩٩١).

العربية وبالتالي فإن نجاح مؤتمر السلام سيعني الاستجابة العربية للشروط الصهيونية، لأن الكيان الصهيوني غير مستعد لتقديم تنازلات جوهرية.

(جـ) إن الكيان الصهيوني يتعامل مع (عملية السلام) على إنها وسيلة يسعى من خلالها لتسريع مسيرة التوسع والهيمنة الصهيونية وتحقيق أحلامه بإقامة (إسرائيل الكبرى)، وهذا سينعكس على حجم (التنازلات) التي سيقدمها، فإذا كان الكيان الصهيوني يسعى لاستثمار الواقع العربي والدولي لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وثقافية تمهيداً للتوسع الجغرافي، فهل يُمكن أن يُعيد للأُمة العربية أرضاً أو أن يسمح بتسوية تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية ذات سيادة؟

إن الوضوح في الموقف الصهيوني يقطع الطريق أمام بعض الأطراف العربية والفلسطينية بمحاولة الالتفاف على الأحداث وتجاوز الحقائق لتبرير مواقفها السياسية.

أما الأطراف العربية فإنها تتعامل مع (عملية السلام) كهدف بحد ذاتها، وهذا ينعكس بشكل سلبي على المواقف العربية وخاصة في ظل معطيات الواقع العربي والدولي.

إن اختلاف النظرة إلى عملية السلام سيعمل على تعزيز التعنت الصهيوني، وسيزيد من اندفاع معظم الأطراف العربية نحو محاولة تحقيق (تسوية ما) للصراع العربي ـ الصهيوني وقد يزيد من فرص نجاح مؤتمر السلام المرتقب.

(د) إن الكيان الصهيوني حريص على إنجاح مؤتمر السلام بالقدر الذي يُحقق له أهدافه المرحلية والاستراتيجية، لكنه لن يتوانى عن محاولة تعطيل المسيرة السياسية إذا شعر بأنه سوف يدفع ثمناً لا يريده، أو إذا لم يرى في نتائجها المتوقعة ما يحقق نسبة عالية جداً من الأهداف التي يرجوها.

وفي هذه الحالة فقد يلجأ إلى استغلال عامل الوقت والمماطلة والتسويف، أو يفتعل مشاكل داخلية كإنهيار الحكومة بانسحاب الأحزاب الدينية والمتطرفة، أو إثارة بعض الاعتراضات وافتعال بعض المشكلات حول بعض قضايا المفاوضات. قد يلجأ لأي أسلوب، لكن الشيء المؤكد أنه لن يتوانى عن تعطيل مسيرة أو المماطلة في إنجازها إذا لم يرى فيها الذي يريد.

(هـ) إن الكيان الصهيوني يهدف بالدرجة الأولى إلى عقد اتفاقات ثنائية مع الدول العربية المعنية وأن تكون هذه الاتفاقات وسيلته لإختراق الساحة العربية والإسلامية على مختلف الأصعدة، أما القضية الفلسطينية لأن يكون التوصل إلى تسوية لها نتيجة لتسوية الشق العربي من الصراع، لهذا كانت فكرة تجزئة الصراع العربي ـ الصهيوني إلى الشقين العربي والفلسطيني، ولهذا كان المؤتمر الإقليمي لا يُشكل أكثر من مدخل للمفاوضات الثنائية المباشرة التي ستبدأ بوقت واحد لكن لا يُشترط أن تنتهي بنفس الوقت، لذلك فإن الكيان الصهيوني سيعمل ـ في حال انعقاد المؤتمر ـ على نجاح المفاوضات مع الأطراف العربية وسيحرص على سرعة إنجاز اتفاقات التطبيع مع هذه الدول، وسيعمل على إطالة أحد المفاوضات المتعلقة بالقضية الفلسطينية ـ إذا لم يستطع فرض تصوره لحل القضية الفلسطينية ـ حتى لو استغرق الأمر سنوات.

فإذا ما نجحت خطوات التطبيع مع بعض الدول العربية المعنية فإن هذا سيكون عامل ضغط على الشعب الفسطيني للتعامل (بمرونة وواقعية) مع المطالب الصهيونية.

إن فكرة فصل الصراع الفلسطيني ـ الصهيوني عن الصراع العربي ـ الصهيوني فكرة صهيونية نجح الكيان الصهيوني في تسويقها عربياً وهي تُشكل بالإضافة إلى عوامل أخرى سابقة عامل تعزيز لتجريد القضية الفلسطينية من أبعادها الإسلامية والعربية وتحويلها إلى قضية إقليمية تخص الشعب الفلسطيني.

إن عملية الفصل هذه تُعطي مبرراً للدول العربية للقبول بأي حل للقضية الفلسطينية تحت شعار [نقل ما يقبل به الشعب الفلسطيني]، وتُستخدم كذريعة لقادة هذه الدول أمام شعوبها لتبرير قبولهم بأي تسوية حتى لو كانت لا تُعبر عن الحد الأدنى من الآمال والتطلعات الوطنية والقومية.

وتُعطي في نفس الوقت غطاءاً للدول العربية لممارسة ضغوط ـ بشكل مباشر أو غير مباشر ـ على منظمة التحرير أو مَنْ يُمثل الشعب الفلسطيني بتقديم تنازلات في سبيل دفع مسيرة السلام في المنطقة!!

(و) إن حالة الضعف التي تسود الواقع العربي تجعل المفاوض العربي غير قادر على تحقيق أي (إنجاز) خلال مسيرة المفاوضات.

فما هي الأرواق التي يُمكن أن يضغط المفاوض العربي من خلالها على الكيان الصهيوني؟

الشرعية الدولية أم الولايات المتحدة؟!

قد يستطيع المفاوض العربي أن يُطالب بانسحاب الكيان الصيهوني من الأراضي المحتلة لعام ١٩٦٧، وقد يستطيع المطالبة بطرح موضوع القدس (الشرقية) للتفاوض. لكن السؤال الكبير هل يستطيع تحقيق شيء من هذه المطالب، وكيف؟

لذلك فإن المشاركة العربية في مسيرة التسوية لن تتعدى حدود الموافقة على وسائل تحقيق الشروط الصهيونية. ولن يستطيع المفاوض العربي (والفلسطيني) إنقاذ أي شيء فلا يوجد ما يُمكن إنقاذه، فالكيان الصهيوني يُريد كل شيء وكما قال أحد القادة الصهاينة ساخراً من المطلب العربي (الأرض مقابل السلام): [إننا نرفع شعار [السلام مقابل السلام]. وهذا تنازل نقدمه للعرب لأننا نملك الأرض والسلام معاً].

على ضوء هذه الحقائق فإن احتمالات التسوية السياسية تبدو على النحو التالي :-

(١) تمسك منظمة التحرير بالحد الأدنى من الحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني وهو ما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة، وتمسكها بعدم التفريط بالقدس (الشرقية) وبالتالي تبقى هذه العقبات عائقاً في وجه وصول المفاوضات إلى بر الأمان، وفي هذه الحالة فإن الأمور ستسير بأحد اتجاهين :

(أ) أن لا توافق الدول العربية المعنية على تجاوز منظمة التحرير والقضية الفلسطينية وبالتالي توقف مسيرة التسوية. أو على الأقل ستتباطىء حركتها بشكل واضح.

(ب) موافقة الدول العربية المعنية على تجاوز منظمة التحرير والدخول في مفاوضات مع الكيان الصهيوني حول القضايا الثنائية دون التطرق للقضية الفلسطينية.

أو أن يقبل الأردن بالحديث نيابة عن الفلسطينيين بشكل أو بآخر تحت ضغوط معينة أو في حالة تلقيه ضمانات باستعداد صهيوني لتمكين الأردن من تحقيق إنجاز سياسي في مفاوضاته مع الكيان الصهيوني حول الضفة الغربية.

وهذا الخيار مستبعد، فالأردن يرفض هذا الخيار الذي يتناقض مع الموقف الأردني ولاعتبارات داخلية وخارجية.

(٢) موافقة المنظمة على استمرار تجاوز بعض العقبات وخاصة قضية القدس خلال مراحل التسوية المختلفة وبالتالي فإن فرصة استمرار مسيرة التسوية ستزداد، وفي هذه الحالة فإن هذه المسيرة ستتخذ أحد مسارين في ظل توقع استمرار التعنت الصهيوني :

(أ) استجابة عربية وفلسطينية للشروط الصيهونية وتحقيق تسوية للصراع العربي - الصهيوني تتوافق مع النظرة الصهيونية وتعمل على تكريس الهيمنة

الصهيونية على المنطقة وتفتح الباب أمام الكيان الصهيوني لاختراق الإنسان والاقتصاد والأرض العربية.

(ب) تفاوت في الاستجابات العربية وبالتالي سيعمل الكيان الصهيوني على استثماره بشكل يُتيح له عقد اتفاقات منفردة مع طرف أو أكثر، خاصة أن استجابات بعض الدول العربية شبه مضمونة ولا توجد عوائق أمام إقامة علاقات دبلوماسية وفتح آفاق التعاون بينها وبين الكيان الصهيوني.

(جـ) وقوف الدول العربية عند بعض الخطوط الحمراء وتمسكها بالحد الأدنى من المصالح القومية والوطنية وبالتالي سيفشل المؤتمر في الوصول إلى تسوية سياسية وهو المتوقع إما انسحاب الجانب العربي فهو أمر مستبعد.

وبالرغم من أن جميع هذه الاحتمالات قائمة إلّا أن معطيات مواقف الأطراف المختلفة تجعل فرصة بعضها أكبر من البعض الآخر، فالاحتمالات التي تقوم على ضعف الموقف العربي وتعنت الموقف الصهيوني ذات فرصة أكبر استناداً إلى تجربة الشهور الماضية وتعامل الأطراف المختلفة معها.

إن انطلاق مسيرة التسوية واستمرارها لا يمكن أن يتم إلّا على حساب الموقف العربي ولن يُكتب لمسيرة التسوية السياسية الاستمرار والنجاح - في الوضع الراهن - إلّا بوقود عربي، وسيبقى الطرف العربي هو العامل المؤثر بشكل كبير في قدرة التحركات السياسية على تحقيق سلام في المنطقة.

وبعد: إن المنطقة تقف على مفترق طرق فنجاح جهود التسوية سيرسم واقعاً سياسياً وثقافياً جديداً للمنطقة على حساب المصالح الوطنية والقومية لشعوب المنطقة، وعلى حساب الهوية الحضارية والعقائدية للأمة العربية.

وفي المقابل فإن فشل هذه الجهود قد يدفع بالمنطقة إلى حرب جديدة، ذلك إن الكيان الصهيوني الذي يتحرك وفق استراتيجية واضحة الأهداف لن يجد نفسه في وضع أفضل من الآن لتحقيق أحلامه فإذا لم يستطع تحقيق شيء

منها عن طريق التسوية السياسية فإنه سيلجأ لاستغلال عوامل الضعف العربي لتكريس واقع جغرافي وسياسي جديد عن طريق حرب جديدة، لكنه سيعمل قبل ذلك على تحقيق تفوق ديموغرافي في فلسطين وسيستمر في جلب اليهود من كافة أنحاء العالم فهؤلاء المهاجرين سيكونون الوقود السياسي والبشري للحرب القادمة.

وهذا ما عبّر عنه رئيس الأركان الصهيوني في تصريح يوم ١٩٩١/٦/١٢ قائلاً: [إننا نقف على مفترق طرق، فإذا لم تنجح في تجاوزه نحو تسوية سياسية وإلاّ فإننا مقبلون على حرب جديدة][1].

إن قادة أمتنا وبخاصة الدول المعنية بالصراع ـ مطالبون بالتعامل مع كافة التحركات السياسية من خلال إدراكهم لدوافع ومنطلقات هذه التحركات، وعلى خلفية معطيات الواقع الدولي وبما يتناسب مع المصالح القومية والوطنية لشعوب المنطقة.

ولا بد من تقييم هذه التحركات تقييماً موضوعياً بعيداً عن عوامل الضغط ومن خلال إطار المصالح القومية والوطنية.

ولئن كانت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها المجتمع الدولي حريصون على إنجاز تسوية للصراع العربي ـ الصهيوني فإن الدول العربية ليست المعنية بتحقيق هذه الرغبة على حساب حقوق شعوبها وعلى رأسها حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمته القدس الشريف فهناك طرف آخر يرتبط بتحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة لم يقدم شيئاً حتى الآن في سبيل دفع مسيرة التسوية وتحقيق الأمن والاستقرار لشعوب المنطقة يمكنه أن يُساهم في تحقيق هذه الرغبة.

---

(١) مجلة الفرسان: السنة الثالثة والعشرون، العدد (٧٠٢) (١٩٩١/٧/٢٢).

٧ ـ خاتمة .

بالرغم من تسارع حركة مسيرة التسوية وظهور مؤشرات على إمكانية التوصل إلى تسويات على بعض الجبهات التفاوضية إلاّ إن مسيرة التسوية لن تكون أكثر من مرحلة من مراحل الصراع العربي ـ الصهيوني ، هذا الصراع الذي يقوم على أُسس حضارية عقائدية بالدرجة الأولى بالإضافة إلى أبعاده السياسية والاقتصادية مما يجعل أي حل يتجاوز هذه الأبعاد غير قادر على الصمود.

وإذا كانت الأُمة العربية وقادتها قد تجاوزت في إدارتها للصراع هذه الأبعاد فإن هذا لا يعني غيابها فالكيان الصهيوني لن يتجاوزها، لهذا فالحل القادم لن يُعيد للأُمة حقوقها ـ حتى في حدها الأدنى ـ وسيبقى الكيان الصهيوني يعيث في المنطقة استعماراً واحتلالاً واستغلالاً وهذا يعني أن حل الصراع العربي ـ الصهيوني بشكل نهائي احتمال غير وارد وأمر غير ممكن .

إن تهافت بعض أُمتنا على التسوية تحت شعارات الواقعية والتغيرات الدولية . . . يُعبِّر عن غياب منهجية جادة سليمة في الحركة، ندرك أن الأُمة لا تملك القدرة على التحرير في هذه المرحلة لكن هل الاستسلام لشروط الأعداء والدخول في نفق التسوية المظلم الذي يقود الأُمة للدوران في عجلة السياسية الأمريكية ـ الصهيونية هو الحل؟

إن الأُمة التي لا تملك خيار التحرير تملك خيار الصمود والحفاظ على هويتها ومحاولة تنمية عوامل قوتها الذاتية لا أن تندفع في تيار القبول بالشروط الصهيونية .

ولا أعتقد أن أُمة أُعطيت وضوحاً في طبيعة عدوها كهذا الذي أعطيته أُمتنا،

فاليهود امتلأ التاريخ بصفاتهم وتضمنت الكتب السماوية الصحيحة رسماً لسلوكهم وطبيعتهم، وتجلى ذلك في تاريخهم القديم مع الرسول الكريم ﷺ وصحابته الكرام، كما ظهر في التاريخ الحديث في منطقتنا والعالم، وينطبق ذلك في جزء منه على الولايات المتحدة وقبلها بريطانيا وفرنسا ولا يملك عربي زعيماً كان أم فرداً حجة في وضع رأسه في الرمال أمام هذا الوضوح، ومع هذا يزداد التوغل في الرقص على جراح الأُمة، الأمر الذي يزيد من عمق أدلة الإدانة لهؤلاء الذين لم يعملوا بشكل جاد لرسم استراتيجية سليمة لإدارة الصراع واستعادة الحقوق.

وكم نشعر بالشفقة على أولئك الذين يتصدون لمهمة إقناع المواطن بمصداقية الولايات المتحدة وجديتها في العمل لإقامة [سلام عادل ودائم ومشرف!!].

وعلى أولئك الذين يخالفون حتى قناعاتهم ويحاولون إقناع الناس بأن الكيان الصهيوني سيعيد لنا حقاً في الأرض والإنسان والمقدرات، نشعر بالشفقة لأن هؤلاء لن يجدوا إلّا سراباً ولن تطحن طاحونة التبعية للقرار الأمريكي الصهيوني إلّا ماءً، وكم سيكون حجم الجريمة حين يقفون بالأُمة على شفا حفرة من الضياع والذوبان الحضاري وحين يدرك الجميع أن هذا الطريق مسدود.

وبعد: بالرغم من مرور أكثر من سبعين عاماً على بدء الصراع مع الصهاينة وحلفائهم إلّا أن أُمتنا لم تستخدم عوامل قوتها الذاتية في هذا الصراع فعقيدة الأُمة وهويتها تستبعد من الصراع بالرغم من قدرتها على تفجير النفس تضحية وثباتاً وإيماناً، والجماهير ما زالت مغيّبة عن الصراع ولا تمارس أكثر من التصفيق والهتاف لزعيم قادم أو ضد زعيم راحل، وأموال الأُمة ومقدّراتها ما زالت خارج المعركة، لهذا فإن كل ادعاء بالضعف والهوان لأن الأُمة لا تملك عناصر القوة

ادعاء غير حقيقي ، فالحقيقة إن عوامل القوة في الأُمة لم تُستغل أو تستثمر، وهذا يضيء الطريق أمام الحل الحقيقي للصراع الذي لا بد أن يبدأ من إيمان الأُمة بذاتها واستغلالها لعوامل قوتها والتمسك بهويتها العربية الإسلامية ، وهذه ليست معجزة فحركة التاريخ القديم والحديث سجلت تحولات كبيرة في مسيرة بعض الأُمم من الضعف والتبعية إلى القوة والسيادة .